جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

تقاسم القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي الأمريكي
حالة دراسية " إعلان الحرب "

الطالب: عدنان حسن عبد الشعراوي

الرقم الجامعي: 20311467

إشراف: الدكتور منذر سليمان الدجاني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2007/1/24 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتوقيعهم:

1. الدكتور منذر سليمان الدجاني – مشرفا التوقيع.....

2. الدكتور محمد سليمان الدجاني – ممتحنا داخليا التوقيع.....

3. الدكتور سمير عوض – ممتحنا خارجيا التوقيع.....

القدس – فلسطين

1427هجري - 2006 ميلادي

شكر وعرفان

أود إبتداءً أن أتقدم بكلمة شكر وتقدير من كل من أسدوا إلي مساعدة لإنجاز هذه الدراسة. وأجد نفسي مدينة لأن أقدم شكر خاص إلى أستاذي الدكتور منذر سليمان الدجاني، الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وإنجازها كرسالة لماجستير الدراسات الأمريكية، فقد أعطى من وقته وجهده، وصبر الكثير، وما قدمه إلي من نصائح وإقتراحات بالغة الأهمية.

كذلك أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس برنامج الدراسات الأمريكية، أستاذي الدكتور محمد سليمان الدجاني، لما أستفدته من ملاحظاته القيمة في كيفية أخراج الرسالة، وإسداء النصح والإرشادات في المراحل الأولى لإعداد الرسالة، وما بذله من رعاية وتوجيه لنا من خلال تسهيل إستخدام مكتبة البرنامج، وإستعارة المراجع والكتب منها.

وأتوجه أيضا ببالغ الشكر إلى جامعة القدس، وخصوصا كلية الدراسات العليا على ما قدموه لي من مساعدة، وما أسدوه من نصيحة، للوصول إلى هذا الإنجاز.وكذلك إلى مكتبة الجامعة والعاملين فيها، على مساعدتهم لي.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى العديد من الزملاء والأصدقاء، من ذوي الخبرة في موضوع الدراسة، بمساعدتهم لي أبان أعداد هذه الدراسة، ولم يبخلوا علي بما أكتسبوه من خبرة علمية ومعرفية.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر إلى أخوتي، والذي أجد لزاما علي أن أنوه بتشجيعهم الدائم لي، لما قدموه من مساندة ومساعدة طوال فترة أعداد الرسالة، وبصبرهم علي، ولم يبخلوا علي بالدعم المادي والمعنوي، وتقديم النصح والإقتراحات القيمة. لذلك، فإني لا أجد من الكلمات ما يعبر عن عرفاني وإمتناني لهم فتشجيعهم ومساندتهم لي معين لا ينضب، أستمد منه دائما العون والطمأنينة.

الباحث:

عدنان حسن عبد الشعراوي

تعريف المصطلحات:

- الإجماع: Consensus، تستعمل هذه الكلمة للدلالة على الموافقة العامة التي يتم بواسطتها التصويت على مشروع قرار أو على إنتخاب رئيس مؤتمر، أو تكليف دولة للقيام بمهمة معينة، وبصورة عامة على ألتقاء أراء المجتمعين. حول موضوع معين.
(العادة، 1986،ص:441)

- البيروقراطية: Bureaucracy نظام عمل دائم يعمل حسب إجراءات قاسية ويتضمن وظائف بها صفة رسمية ومتخصصة ومحددة تأخذ السلطة به صفة هرمية حيث تصدر الأوامر من القمة إلى القاعدة. ويأتي أصل الفظ من الفرنسية من كلمة " بيرو " Bureau وتعني مكتب، ومن اليونانية من كلمة " كراتوس Kratos " وتعني قوة أو سلطة أو سيادة. وأستخدمت الكلمة للدلالة على الموظفين الذين يقبعون خلف المكاتب الحكومية ويمسكون بأيديهم السلطة ويمارسونها بحرفية تزعج المواطنين، ولكن توسع مفهوم البيروقراطية ليشمل المؤسسات الغير حكومية كالمدارس والكنائس والشركات الكبرى وغيرها .

- البيورتيان: (الطهرانيين Puritans) وهم المؤسسون الأوائل أو الآباء الأوائل للأمة الأمريكية الذين كونوا موجات الاستيطان الأولى في العالم الجديد، وتعد حركتهم آخر محاولات الإصلاح الديني ولكنها وما زالت حتى الآن أكثر الحركات الإصلاحية تعنتاً وتطرفاً، ومن ثم تعتبر من أكثر حركات الإصلاح بعدًا عن جوهر المسيحية وروحها المتسامحة.(حمودة، 1993 ، ص: 117).

- التعددية :Pluralism تنظيم حياة المجتمع على قواعد مشتركة مع إحترام وجود الأختلاف والتنوع في الأتجاهات الفكرية والمصالح الخاصة المتعددة والمختلفة في المجتمع. ويرى أصحاب هذا المذهب أنه على الرغم من أن بعض الأفراد أو الفئات في المجتمع يتمتعون بنفوذ أكثر من الأخرين، إلا أن الجميع يتقاسمون النفوذ السياسي والأقتصادي. وأن السلطة في المجتمع السياسي الديمقراطي تتوزع على جماعات مختلفة متعددة لا تكون لدى أي منها القوة الكافية للهيمنة أو السيطرة، ولكن يستطيع كل منها حماية مصالحه الخاصة بالتعاون مع الفئات الأخرى.(العادة، مصدر سابق، ص: 261).

- التعديل: Amendment، هو التعبير الذي يطرأ على مشروع المعاهدة أو القانون أو الأتفاق قبل أقرارهما، أو بعد أكسابهما الصفة القانونية، إذا تبين بعد صدورهما ما يقتضي إضافة نص أو إلغاءه، ويتم التعديل بالطرق القانونية التي تم فيها إصدارهما أو المبينة في الأتفاق أو الميثاق أو الدستور، ويتناول تعديل الدستور نفسه، أو بعض القوانين القديمة

والحديثة، على أن تكون موجبات التعديل قانونية واضطرارية، وتوافق عليها السلطات المختصة(مصدر نفسه، ص: 18).

- الثنائية الحزبية: Two- Party System، الحالة التي تنقسم فيها الو لاءات السياسية للناخبين في الدولة بشكل متساوي تقريبا بين حزبين سياسيين رئيسيين لفترة طويلة وتكون فيها الأحزاب الأخرى أما غير موجودة أو ضعيفة، لدرجة، أنه لا يوجد لها أي تأثير على السياسة العامة للدولة أو القرارات الشعبية أو الرأي العام. وتعتبر بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أمثلة على هذا النظام على الرغم من بروز حزب ثالث في فترة معينة من التاريخ السياسي الحديث، ويعتبر هذا النظام بشكل عام أساسا ضروريا لتواجد حكومة شعبية مستقرة.(الدجاني،2001، ص ص: 210-211).

- الحزب السياسي Political party، مجموعة متحدة من الأفراد يجمعهم حماس مشترك لمصلحة قومية أو لمبدأ محدد متفق عليه، وتربط بينهم مصالح مشتركة وروابط حزبية غرضها تنظيم وتوحيد كافة المساعي في المضمار السياسي للعمل بمختلف الوسائل السلمية والحوار الديمقراطي والأنتخابات الشرعية وغيرها من الوسائل غي السلمية مثل الثورة، أو الأنقلاب، للظفر بالسلطة السياسية أو المشاركة فيها، بقصد تنفيذ وتحقيق برامج سياسية معينة متفق عليها بين أعضاءه. (المصدر نفسه، ص: 171). ومن جهة أخرى يمثل الحزب السياسي حلقة أتصال هامة بين الشعوب وحكوماتها.كما يمكن من خلال الأحزاب أجراء حلول وسط بين الجماعات المتنافسة في المجتمع حتى يتسنى الإبقاء على شرعية النظام السياسي.

- الدستورية: Constitutionalism، فلسفة سياسية تقوم على التمسك بمباديء الدستور وتأييد أنظمة الحكم القائمة على أساس الدستور. وأن تقتصر قوة الحكومة على ممارسة السلطات التي يخولها لها الدستور. والأعتقاد بسيادة القوانين والأنظمة الأساسية في المجتمع، وأن الدولة الحقة هي دولة القانون وليس دولة الأشخاص.وأن الحقوق الدستورية الأساسية للمواطن لن يتم أنتهاكها ، ويراجع القضاة ، في محاكم مستقلة نزيهة ، أعمال الهيئات الأخرى للحكومة لضمان أن لا تخرج نشاطاتها عن الحدود المقررة لها ضمن القوانين الأساسية والدستور(المصدر نفسه، ص: 234).

- الرأي العام: Public Opinion، مجموعة أراء يدين بها أفراد المجتمع في زمن معين إزاء مسائل تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة. وبالنسبة لقضية معينة تمس مصالحهم أو قيمهم الأساسية بصورة مباشرة. ويهتم صانع القرار في الأنظمة الديمقراطية بمعرفة أتجاهات الرأي العام ليساعده ذلك في صنع القرار بما يتفق مع هذه الأتجاهات.

- السياسة الخارجية: Foreign Policy، الأسلوب الذي تتبعه أية دولة في مسعاها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها السياسية والإقتصادية والثقافية والدفاع عن حقوقها على الساحة الدولية وتوطيد العلاقات الودية مع الدول الأخرى بما يتلائم مع توجهاتها القومية والوطنية.

- الضوابط و والتوازنات: Checks and Balances، تستخدم هذه العبارة بشكل خاص في الإشارة إلى الدستور الأمريكي. والكلمتين متصلتان بشكل دائم، لأن التوازن [balance] يفترض أن يتحقق حيث يتم "ضبط [checked] "قوة ما إزاء قوة أخرى. وتعود أصول هذا المفهوم إلى اعتقاد أرسطو بأن الدستور "المختلط" هو أحسن الدساتير. وهو ما أكّد عليه مونتسكيو. وهو نظام داخلي تكون فيه فروع الحكومة وسلطاتها الثلاث – التنفيذية والتشريعية والقضائية – منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ولكنها تتعاون فيما بينها وتراقب كل منها الأخرى لضمان عدم تفرد أي منها بالسلطة المطلقة ومنع سوء إستخدامها وتقوم بممارسة صلاحياتها للحد من زيادة نفوذ السلطات الأخرى عن الحد المقرر لها دستوريا. وأبتكر هذه الفكرة السياسي البريطاني هنري بولينغبروك، 1678 – 1751، ورجل القانون وليم بلاكستون وكانت الوثائق الفدرالية أول من أورد في الأدب السياسي فكرة الضوابط و والتوازنات.(المصدر نفسه، ص ص:53– 54).

- الكلية الانتخابية: Electoral College، عبارة عن 535 صوتاً تعبر عن مجموع ممثلي الولايات الأميركية المختلفة بنسبة تمثيل لكل ولاية في الكونغرس، والذي يستند على التعداد السكاني الذي يجري في أميركا كل عشر سنوات، بالإضافة إلى ثلاثة من واشنطن العاصمة التي ليس لها ممثلون في الكونغرس لأنها لا تعد ولاية.

- اللجنة:Commission، هيئة تعينها الحكومة أو وزارة معينة، أو عدد وزارة، لدراسة موضوع معين بشكل مؤقت أو دائم، حيث تتولى اللجنة في أول إجتماع تعقده، إنتخاب رئيس لها وأمين سر ومقرر.

- اللجان Committees : جماعات صغيرة يتم تشكيلها من أشخاص مهتمين بموضوع ما ، وذلك للقاء والبحث والبت والتنفيذ وإتخاذ القرار في موضوع موكل إليهم . كاللجان المشكلة في الكونغرس، فهناك عشرات اللجان. (العادة، مصدر سابق، ص: 74).

- المصادقة: Ratification، أن تقر السلطة التشريعية (الكونغرس، أو المجلس النيابي) أتفاقية دولية توصلت إليها السلطة التنفيذية (الحكومة) وبذلك تصبح الأتفاقية المعقودة بين

الدول ملزمة . وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقع المصادقة على الأتفاقية المعقودة مع الدول الأخرى ضمن صلاحيات الكونغرس.

- النظام السياسي: Political system، الشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة وما يتصل به من تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها كما يحددها الدستور وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة الصانعة للقرارات بالإضافة لمجموعة من الأشخاص والجماعات والمؤسسات تتفاعل سويا لتحقيق غايات مشتركة وتتضمن العلاقات الإنسانية بينهم إلى حد كبير مظاهر القوة والنفوذ والسلطة والحكم وصنع القرار الذي لا يعتمد في التنفيذ على قوانين الطبيعة ولكن على طبيعة البشر وإرادتهم . ومن التصنيفات الدارجة للأنظمة السياسية تقسيمها إلى أربع أقسام، الأنظمة الديمقراطية، والأنظمة السلطوية، والأنظمة الدكتاتورية، والأنظمة الشمولية. وذلك حسب تسلط الدولة أو الفرد على الحكم. كما وتقسم حسب طبيعة الهيئة الحاكمة، إلى النظام الرئاسي ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. والنظام البرلماني، كالنظام البريطاني. ونظام مختلط نصف رئاسي ونصف برلماني، فرنسا الجمهورية الخامسة.

- جماعات الضغط: Pressure Group، هي أطار تنتظم فيه مجموعة ذات مصالح وذات منافع مشتركة وتستهدف التأثير على صناع القرار من اجل توفيق بما يتوافق ومصالحها وأغراضها. هم منظمة أو مجموعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق أغراض أقتصادية وأجتماعية وأدبية وأخلاقية وسياسية معينة من خلال توظيف عملاء أو وكالات متخصصة للتأثير على المشرعين والموظفين العامين، وتخضع إلى قوانين معينة لا يجوز مخالفتها. وارتبط مفهوم جماعات المصالح بمجموعات التأثير على قرارات الكونغرس التي ظهرت بالولايات المتحدة منذ الثلاثينات، إثر بروز أتجاه لدى القوى الأقتصادية والإجتماعية بالتأثير في القرارات السياسية

- غير دستوري:Unconstitutional، مخالفا لمباديء ونصوص دستور الدولة.

- مبدأ فصل السلطات: Separation of Powers، نظام تتوزع بموجبه السلطات الحكومية الثلاث في الدولة 1- صنع القانون 2- تطبيق القانون 3- تفسير القانون على ثلاث هيئات:

السلطة التشريعية: تضم البرلمان أو الكونغرس بمجلسيه: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

السلطة التنفيذية: وتضم الرئيس وأعضاء الوزارة وغير ذلك من الأجهزت التابعة لهم.

السلطة القضائية: تضم المحاكم والأجهزة القضائية الأخرى بما فيها المحكمة العليا.

ويضمن فصل السلطات التوازن للنظام السياسي بوضع كوابح تحد من إنتشار وأتساع نفوذ وقوة سلطة على حساب الأخرى. ويهدف هذا النظام إلى الحفاظ على حقوق وحريات الأفراد في المجتمع من التسلط الأستبداد الذي ينجم عن دمج السلطات الثلاث في جهاز واحد. ويأتي أصل هذا المبدأ، من كتابات الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو، الذي طرح هذا المبدأ في كتابه "روح القوانين".

- وثيقة الحقوق: Bill of Rights، وثيقة أضيفت إلى الدستور الأمريكي وتشمل التعديلات العشر الأوائل، وقد وافق الكونغرس عليها كمجموعة واحدة في أيلول 1791. فوثيقة الحقوق تؤمن للشعب الأمريكي فرصة للتمتع بحقوقه الإنسانية الأساسية.ثم أضيف إليها تعديلات أخرى بلغ عدد هذه التعديلات 26 تعديلا.في عام 1865 صودق على التعديل الثالث عشر الذي يلغي الرق. وفي عام 1868 حيث أضيف التعديل الرابع عشر الذي يتعلق بالحقوق المدنية.أما التعديل الخامس عشر فقد أقترح عام 1869 وتمت المصادقة عليه عام 1970 والذي يمنح الزنوج حق الأنتخاب. ومن التعديلات المهمة التعديل التاسع عشر الذي أقترح عام 1919 وتمت المصادقة عليه 1920 يمنح المرأة حق الانتخاب.

ملخص الدراسة:

تحمل الدراسة التي بين أيدينا عنوان: " تقاسم القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي الأمريكي، وحالة أختصاص أعلان الحرب. حيث تهدف هذه الدراسة إلى إطلاع الباحثين والدراسيين والمهتمين على المشاكل الدستورية والسياسية التي يثيرها هذا التقاسم بين الرئيس والكونغرس، فيما يتعلق بإعلان الحرب. فهي تزودنا بالتحليل العلمي المتوازن للجدل حول سلطات الحرب. ومحاولة أيضا لتشجيع فهم أعمق وأوسع لبعض القضايا الدستورية المركزية.

وتناولت الدراسة تحليلا لكيفية عمل الحكومة الأمريكية في أطار فصل السلطات، وضرورة التوفيق بين الفكر والتطبيق، وخصوصا ما يتعلق بسلطات إعلان الحرب. فالتفاعل بين الفرعين التنفيذي والتشريعي يوفر تعريف بسلطاتهما وعلاقاتهما.

فالدراسة تحاول الإجابة على العديد من التساؤلات عبر الفصول التالية: حيث تناول الفصل الأول، شرحا لمفاهيم الدراسة ولإطارها النظري. أما الفصل الثاني، فقد تناول عرضا لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، في حين تعرض الفصل الثالث، للسياقات التي تجري فيها العلاقة بين السلطات عبر رؤية في صور العلاقة بين السلطات في النظم السياسية الحديثة. والفصل الرابع، تطرق للتطبيق النظري للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة، والمؤسسات السياسية لهذا النظام من خلال دراسة لنشأة الدستور وتطوره ومبادئه. مركزين على الفدرالية، ومبدأ الفصل بين السلطات، والرقابة والتوازن. كما تعرضنا في هذا الفصل إلى السلطة القضائية، من خلال طبيعة هذه السلطة، وسلطة المحكمة العليا، ومحاكم الولايات. والفصل الخامس، حيث تعلق بالسلطة التنفيذية من خلال الرؤية الدستورية لمنصب الرئاسة، وآلية أختيار الرئيس، وسلطات الرئيس وأدواره. أما الفصل السادس، فقد تطرق لطبيعة السلطة التشريعية، من خلال تكوين الكونغرس، وسلطاته، وعملية صنع القانون، والفيتو التشريعي. ويتعلق الفصل السابع، بالعمليات داخل الحكومة من خلال تقاسم السلطة بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية، عبر السلطات الرئيس الواضحة على التشريع، وأيضا السلطات الضمنية والناشئة. إضافة إلى أدوات الرقابة التشريعية، والتنازع بين الرئيس والكونغرس. وبناءا على ما سبق، للأستفادة في تحليل الفصل الثامن والتاسع، وهما مكملان لبعضهما. حيث يناقش الفصل الثامن، سلطة إعلان الحرب ، والجدل بين السلطتين فيما يتعلق بإعلان الحرب، ومحاولة السلطة التشريعية لتقييد السلطة التنفيذية من خلال قرار سلطات الحرب، وسلطة الإنفاق المالي. بالإضافة إلى ذلك، حيث نتعرض لحرب الخليج الأولى عام 1991، وحرب الخليج الثانية 2002.

وقد أستخدم في تحليل هذه العناصر، منهج دراسة الحالة، التي تتجه لاستقصاء، تفاصيل مشكلة سياسية أو حالة معينة، من خلال التعمق في دراسة جميع المراحل التي مرت فيها هذه المشكلة. وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المتشابهة.

أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي: على الرغم مما يقال أن الحكم لا يمكن أن يكون فعالا بسبب وجود " حكومة منقسمة "(حزب يسيطر على البيت الأبيض، وحزب أخر يسيطر على الكونغرس) إلا أنه من اللافت أن الحكومات الموحدة (سيطرة الحزب على البيت الأبيض ومجلسي الكونغرس) تميل إلى الدخول في الحروب. ففي خلال 200 سنة الماضية من التاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت جميع النزاعات التي أشتملت على معارك ومواجهات أرضية تتجاوز مدتها الأسبوع من قبل حكومة موحدة. ويبدو أن الحكومات المنقسمة لها دور مهم في كبح محاولة أشراك الرئيس في الحرب. ويسهم في تقليل النفقات في كل من الأموال والدماء.

أن القيود القانونية هي من أكثر القيود أهمية، وصلاحية إعلان الحرب ليست قابلة للتطبيق الفعلي إلا ضمن ظروف محدودة. وهي قطعا ليست ملائمة للحرب المحدودة في القرن العشرين، ولكن في السنوات الأولى من عمر الجمهورية. وحتى عندما يصدر إعلان للحرب، فإنه يمثل عونا لصلاحية الرئيس، أكثر مما يمثل قيدا على هذه الصلاحية. كما يوفر إعلان الحرب بيانا عن دعم من الكونغرس لا يمكن إلغاؤه بسهولة.

وأن أعمال الكونغرس تكون في أفضل أحوالها عندما يثير أسئلة حول أجزاء من سياسات الرئيس، وعندما يتساءل عن أثار السياسة على مصالح معينة. وعليه أن لا يرفض المبادرات الرئاسية رفضا تاما إلا عندما يكون الرفض نتيجة لإتفاق عام في الرأي بين الكونغرس وبين الجمهور. كما أن على الكونغرس أن يتصرف بأسلوب غير مباشر من خلال صلاحياته الدستورية المتعلقة بإنفاق الأموال، التي تمكن الكونغرس وفق ذلك، من أن يسحب خيوط المحفظة دائما، فالحروب تحتاج للمال الكثير، فلا يستطيع الرئيس الوصول إلى الخزانة الأمريكية بدون تخويل وأعتماد لصرف الأموال، فهو يحتاج لموافقة الكونغرس.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها، أن أي دارس مهتم لا بد أن يأخذ بعين الأعتبار، تأثير الجدل على سلطات الحرب، والذي تغيرت فيه الحرب، من حرب تقليدية إلى حرب إلكترونية، ومن أعمال القوة البرية الرئيسية إلى الضربات الجوية السريعة، والانتشار السريع للقوات. خصوصا ما يتعلق بالسياق الذي فيه النزاع بين الرئيس والكونغرس على حدود وقيود شن الحرب. أن القيام بالمحاولات الناجحة للتأثير في التوجهات السياسية للولايات المتحدة، يتطلب معرفة للقواعد التي تحكم عملية صنع هذه السياسة، وفهما

لطبيعة المجتمع الأمريكي، ودوافع التحرك بالنسبة للفرد، وإدراك حقيقة تطلعاته، ودراسة نظمه وكيفية عملها. وحدود الرأي العام، وذلك بسبب أشتراك العديد من الأجهزت، والمؤسسات، والوكالات، والقوى الإجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى اللوبيات جماعات الضغط.

Abstract:

This is investigates "the Shared Powers between the executive and legislative branch's in the American Political system, taking a case study "declaring war ". It aims to inform the researchers, scholars interested in the constitutional and political problems in between the American President and Congress, concerning war declaration. It provides the balanced scientific analysis for the dispute about the war's authorities. It's also an attempt to encourage a deeper and wider understanding for some central legislative cases.

The study explains the nature of the American government's work within the framework of the powers division, and the necessity of harmonization between the theory and application, and in particular concerns the authority of war's declaration. The interaction between the legislative and executive branch provides an identification of its jurisdictions and relations.

The study tries to answer questions within the following chapters: The First Chapter which deals with definitions of the study concepts and its theoretical frame. Second Chapter which displays previous studies which deal with the same subject we have here. Third Chapter brings up contexts which show the nature of the relations between the authorities through a vision of relations between authorities in other modern political systems. Forth Chapter takes up the theoretical application of presidential system in the United States. And the political bodies through studying the creation of the constitution, its development and principles, concentrating on the federalism and the power's division, supervision and balance. We dealt also in this chapter with judicial power through the nature of its jurisdiction, the jurisdiction of the Supreme Court, and the states courts. Fifth chapter deals with the executive power focusing on its constitutional vision for the president's position, the mechanism of selecting him, and its role and jurisdiction. Sixth chapter, it took up the nature of the legislative power through out the congress's formation, its jurisdiction, the process of forming the laws and the legislative veto. Seventh chapter deals with the operations inside the government through the division between the legislative and executive bodies, through the main clear authorities in the legislation, and the implicit and arising authorities, In addition to the legislative supervision tools and the conflict between the president and congress. Based on the previous, and to benefit from the eighth and ninth chapters which are integrating each other, the eighth chapter discusses the power of the war declaration, the debate between both branch's concerning the war's declaration, and the attempts the legislative power to limit the executive

power through the decision of the war's authorities and the financial authority. In addition to the application of the war's authority, where deals with the first gulf war 1991, and the second gulf war 2002.

The case methodology was used in analyzing those elements which tends to investigate the details of a certain political dilemma or any certain case, through studying deeply all phases of the dilemma, in order to reach the instructions concerning the studied item and other similar items.

The out comings of this study: Despite the saying that any decision is not valid because of having a "divided government" (a party which controls the white house and another one which controls the congress) but it's remarkable that the united governments (controlling the white house and congress) tend to wage wars. Through the last 200 years of the United States' history, all the conflicts which contained battles and field confrontations which lasted for more than a week, were started by a united government. It appears that the divided governments have a major role in preventing the president's attempts from being engaged in war, and decreases the expenses in both financial and human resources.

- The legal limitations are the most important ones, and the jurisdiction of declaring the war is not practically applicable except for certain circumstances. This doesn't suit the limited war in the twentieth century, but in the early years of the republic's age. Even when a war declaration is released, it embodies an aid to the president's jurisdiction more than adding a limitation on his jurisdiction. It also shows the support of the congress which can't be cancelled easily.
- When the many questions about the parts of the president's policies are arising, the congress is in its best function, and when it wonders about the affect of this policy on certain interests. The congress can't reject the presidential initiatives completely unless it was due to a general agreement between the congress and the public. The congress also should act indirectly through its constitutional jurisdictions which concerns spending the money, which allows the congress here to control the game as wars need a lot of money and the president can't access the American treasure without the approval of the congress.

The study made a number of recommendations. The most important of which is Any scholar should take in consideration the affect of disputes on war authorities, in which it changed the war from a typical on to an electronic one, and from the main field power to fast air ones, and the fast displacement of powers. Especially concerning the context of conflict between the president and the congress on the borders and limitations of waging a war.

The successful attempts to affect the United States' political tendencies demand a knowledge of the rules that binds the process of forming this policy, and understanding the nature of the American society, the motives of the individual, his ambitions and studying his systems and how it functions as well as the limits of the public opinion, due to the participation of many bodies, associations, agencies, social and political powers and the pressure groups.

الفصل الأول: خلفية الدراسة

أولا: موضوع الدراسة

مع تراكم وتجمع عناصر القوة الأمريكية العسكرية، والأقتصادية، والتكنولوجية، وأدوارها الدولية، وإعتبار أن وجودها وتدخلها أصبح لا غنى عنه في القضايا الدولية والإقليمية، أضحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكبر والقوى الأولى في العالم، فإن أي حدث هناك، سيكون محل إهتمام عالمي واسع، في زمن تعيش فيه الإنسانية الأحادية القطبية، بعد أن أنهار القطب الموازن في القوى.

والولايات المتحدة التي حملت الملامح المذكورة في نهاية القرن العشرين، يمتد استقرار نظامها السياسي لقرنين ونيف. فمن المفارقات التاريخية، أن تكون أكبر دولة في العالم، بل قاراته تقدما وأنمائا سياسيا، أقصرها عمرا، إذ لم يمضي على أكتشافها سوى خمس قرون. فهي إذا دولة حديثة على الخارطة السياسية الدولية، تمتاز بالغنى من حيث الخيرات الطبيعية، جاء سكانها المهاجرين من دول مختلفة وأصول متباينة من مختلف القارات، ثم انصهروا في أمة واحدة بلغ تعددها اليوم 300 مليون نسمة، وكان أوائل المهاجرين من الأوربيين الذين حملوا معهم مفاهيم الديمقراطية، والحرية السائدة في الفكر السياسي الأوروبي عامة، والأنجلوسكسوني على وجه الخصوص.

لذا فإن الحاجة إلى معرفة الولايات المتحدة ليست ترفاً فكرياً يمارسه كاتب من أجل المعرفة، بل هي حاجة ضرورة للعديد من الأسباب التي تجعل من دراستها أمراً هاماً. وذلك لأن الولايات المتحدة تمتد بمصالحها من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، ومن شمال العالم حتى جنوبه، ويفرض حضورها نفسه على كل عواصم العالم، فهي موجودة في كل الدول تقريباً، إما بشكل قوات عسكرية مثل منطقة "الخليج العربي"، أو كأنظمة سياسية تابعة تحرك سياستها وفق ما تقرره واشنطن، أو كأجهزة مخابرات في العديد من الدول، أو كشركات تمتد خيوطها حتى نيويورك. فالولايات المتحدة لم تعد جزءاً من القرار الدولي، بل أصبحت السياسة الدولية تصنع في البيت الأبيض والكونغرس. لأن الولايات المتحدة حالة فريدة من نوعها من حيث النظام السياسي، فهي لم تتشكل كدولة مثل كل الدول، مجموعة ولايات، الكثير منها كان عبارة عن شركات منذ القرن السابع عشر، تحولت الشركة إلى ولاية، ووضعت لها قوانينها التي لا تختلف كثيراً عن قوانين الشركة، ثم اتحدت تلك الولايات لتشكل نظام شق لنفسه تجربة جديدة ليعبر عن مصالح الولايات مجتمعة أو الشركات. وهي نظام إدارة وليست نظام "حكومة الولايات المتحدة"

إذ لا يلعب الوزراء دوراً في صناعة القرار، وليس هناك اجتماع وزاري يضم الوزراء، بل لقاء عمل قصير مع كل وزير على حدة حين الضرورة، أما القرار السياسي فيقوم به آخرون، مثل مستشار الرئيس للأمن القومي، ورئيس وكالة المخابرات المركزية ووزير الخارجية، وفوق هؤلاء جماعات الضغط الخفية ورؤساء الشركات.

في عام 1776 كان إعلان الاستقلال والانفصال عن التاج البريطاني، ثم جاء الدستور الذي صدر عام 1787، ويعتبر من أهم الدساتير الحديثة في العالم، رغم أنه في نفس الوقت يعتبر من أقدم الدساتير في العالم، على الرغم من أنه عدل عدة مرات حتى بلغت ستة وعشرون مرة، لكي يفي بالأحتياجات للمواطنين الأمريكيين، كما أستطاعوا من خلال الدستور أن يظفروا بالحريات والحقوق الأساسية التي كانت تعتبر في دول أخرى أمتيازات تتمتع بها نخبة ضئيلة.

إذ يتعين على جميع الحكومات، والجماعات الحكومية، الفدرالية الرسمية والمحلية، أن تعمل بموجب نصوص الدستور، فالدستور لا يمنح السلطة المطلقة للرئيس (الهيئة التنفيذية)، ولا للكونغرس(الهيئة التشريعية)، ولا للمحكمة العليا(السلطة القضائية). كما أنها ليست في يد جماعة سياسية ولا حزب معين، فهذه السلطة المطلقة، تعود للشعب. لذلك فالنظام السياسي الأمريكي، وكذلك القرار السياسي، يبنى في إطاره على الأدوار السياسية التي تقوم بها البنيات الدستورية و المؤسسات السياسية، التي تؤول إليها العملية التقريرية باعتبارها المرجعية في ذلك، وتبنى تلك المرجعية على أسس متعددة، إما باعتبار صلاحياتها الدستورية والقانونية، أو إعتبارها مصدر سلطة ونفوذ سياسي لإعتبارات الوظيفة والتخصص والصلاحيات التي تؤدي داخل النظام السياسي.

وقدمت الولايات المتحدة للعالم قادة أعتبروا من الرموز, مثل: جورج واشنطن، أبراهام لنكولن، دوايت إيزنهاور، وجون كيندي. فلهذه التجربة جاذبيتها المعرفية، ولكن ذلك لن يحجب المغزى العلمي والأكاديمي الذي دفعنا لاختيارها حالة للبحث.

ثانيا: مشكلة الدراسة

أن التوتر يقع بين كافة أفرع الحكومة الأمريكية، فالقيود الدستورية والقانونية، أقيمت لإبقاء أعمال السلطة التشريعية والتنفيذية ضمن تلك الحدود. والحدود بين الفروع غير دقيقة، وخاضعة لتفسيرات مختلفة، والاحتجاجات متكررة، حول منحنى الإنتهاك أو الأغتصاب اللذان يقعان في أي وقت كان فيه فرع مهيمن والأخر يبدو تابع، وحظوظ زيادة أو تضائل مناطق الصراع حتمية. فكمية من الخلاف مودوعة في الدستور، والصراع بين فروع الحكومة يخدم